|  |
| --- |
| **حلقة برنامج الثامنة عن حقوق المعاقين بالسعودية** |
| |  |  | | --- | --- | | القناة | mbc | | تاريخ الحلقة | **3/11/2014** | | رقم الحلقة | **501** | | مقدم البرنامج | **داود الشريان** | | ضيوف الحلقة | **علي الحربي: الرئيس التنفيذي لشركة STO للموارد البشرية**  **عبدالله الشمراني: موظف من ذوي الاعاقة**  **خالد الناجم: موظف من ذوي الاعاقة**  **خالد سندي: مدير عام شبكة قادرون لأصحاب الأعمال والاعاقة** | | رابط الحلقة | [**http://goo.gl/wbsmDG**](http://goo.gl/wbsmDG) | |
| **موضوع الحلقة** |
| حقوق المعاقين وتوظيفهم |
| **مشكلة المعاقين الأساسية** |
| على حسب ما جاء بالحلقة فإن المشكلات الأساسية التي يعاني منها المعاقين:   * غياب القوانين * عدم توفر بيئة العمل الملائمة |
| **مشكلات المعاقين من وجهة نظرهم "عامة"** |
| * لا يوجد بوزارة العمل أي بند يخص المعاقين * لا يوجد نظام بوزارة العمل يدعم توظيف المعاقين * التوظيف يمثل معاناة لذوي الاعاقة * المعاقين ليس لديهم بيئة عمل مناسبة والوظائف غير مهيأة لوضعهم الصحي * ليس للمعاق فرصة للتوازن بين العمل والأشغال الأخرى التي يقوم بها مثل الزيارة للطبيب/ المشفى وذلك لأن كونه معاق أشغاله تختلف عن الشخص السليم...لذا ليس هناك مراعاة لظروفه * رواتب المعاقين ضعيفة "تتساوى مع الشخص العادي" ولا تناسب احتياجاتهم التي ليست كالإنسان العادي... * لا يوجد بدل اعاقة للموظف من ذوي الاعاقة ولا أجهزة لتتناسب مع عمله * بعض القطاع الخاص يرفضوا التوظيف لكونه معاق * الوظائف غير واضحة * أحياناً الوظائف لذوي الاعاقة أصبحت هامشية ورواتبهم تقل عن الموظف العادي |
| **مشكلات المعاقين بصرياً** |
| * وظائف القطاع العام محصورة بين:-   مأمور سنترال / مؤذن /إمام/ معلم |
| **تعليق الرئيس التنفيذي لشركة STO** |
| * غياب النظام والتشريع سبب في تزايد مشكلة توظيف المعاقين * لا يوجد تصنيف للإعاقة لأنه يوجد أشخاص من ذوي الاعاقة يقدرون على العمل وآخرون لا يقدرون وفئة أخرى قادرون على جزء من العمل أو على القيام بأعمال محددة * هناك فجوة كبيرة بين القطاع الخاص والمعاقين والمعنيين لشؤون ذوي الاعاقة مثل وزارة الشؤون الاجتماعية /صندوق تنمية الموارد البشرية حيث إن وزارة الشؤون الاجتماعية تعتمد على احصائيات بدائية جدا * وزارة الشؤون الاجتماعية تتحقق من أهلية الشخص إن كان من ذوي الاعاقة بطريقة manual * القائمة في التأمينات الاجتماعية بها عدة مشاكل:-   + تتضمن المستفيدين فقط من ذوي الاعاقة   + لا يوجد فيها تصنيف للإعاقة   + لا يوجد ربط الكتروني مع الجهات الحكومية الأخرى مثل المستشفيات / وزارة العمل * قاعدة بيانات التأمينات الاجتماعية مستلمة من وزارة الشؤون الاجتماعية * لا يوجد بنية تحتية لعمل ذوي الاعاقة مثل في البنوك |
| **احصائيات عن المعاقين بالمملكة** |
| بحسب تصريحات الضيف عن المعاقين ووفق مصادره تبين التالي:- |
| |  |  | | --- | --- | | عدد ذوي الاعاقة بالمملكة | 750000 | | نسبة من تتراوح اعمارهم بين 18 إلى 60 عام وقادرون على العمل "فرضياً" | 20% | | عدد المسجلين بالتأمينات الاجتماعية من ذوي الاعاقة | 36000 | | العاملين بالقطاع الخاص من ذوي الاعاقة | 24% | |
| **النتيجة النهائية للإحصائيات السابقة:** |
| أقل من 4.8 % فقط من إجمالي ذوي الاعاقة على مستوى المملكة يعملون بالقطاع الخاص |
| **تعليق مدير عام شبكة قادرون** |
| * القوانين والتشريعات في أنظمة العمل موجودة ولكن غير واضحة "مثل في الباب الثاني: مادة 29/ 28 وتحتاج تحديث واتفاقية الأمم المتحدة" * الشركات التي انضمت لشبكة قادرون معظمها في النطاق الأخضر والبلاتيني |
| **تعليق مستشارة وزير العمل** |
| * يوجد خمس مواد بنظام العمل الحالي تخص المعاقين والاعاقة * الوزارة تعمل من خلال برنامج توافق "الذي لم يتم اطلاقه رسمياً إلى الآن" والذي يتضمن عدة استراتيجيات ودراسات "منها تعريف الاعاقة والعمل" * وزارة العمل والخدمة المدنية مسؤولة عن توظيف ذوي الاعاقة * احتساب الأشخاص ذوي الاعاقة في "نطاقات " مؤقت ويتم الدراسة "لماذا يتم حساب المعاق بأربع؟ يتم الدراسة باحتسابه مثل الغير معاق" * الحد الأدنى للأجور كذلك يتم دراسته |
| **بوابة معاً** |
| * هذه البوابة متواجدة منذ أسابيع وهناك تصنيف من منظور العمل والاعاقة * المسودة بالبوابة بها تعريفا لكلاً من الشخص المعاق و القدرة على العمل * الوزارة تناشد المعاقين بالدخول على تلك المسودة واعطاء آراءهم للتصويت على القرارات * سيكون هناك دليل استرشادي وامثلة على بعض الوظائف |
| **يونيشارم الخليج ...ظاهرة ايجابية للقطاع الخاص مع المعاقين** |
| "هذا المصنع نموذج جيد لدمج ذوي الاعاقة في المجتمع"   * ثلث الموظفات من ذوي الاعاقة ويتم دمجهم مع زميلاتهم الغير معاقين * يوفر تأمين صحي/ بدل سكن / راتب جيد / بدل نقل ومواصلات/ مكافئات مع الراتب * بعض الموظفات تم رفضها من شركات أخرى لإعاقتها ولكن تم قبولها بالمصنع ويعرفون كيف يتعاملوا معها وفق اعاقتها وقاموا باحتوائها * بيئة العمل ملائمة لظروف ذوي الاعاقة مثل : ادارة الأمن والسلامة توفر اجهزة الانذار الصوتية والضوئية * الشركة لا تلتزم بالمؤهلات العملية ويتم توظيف موظفات من مؤهلات مختلفة مثل: شهادة المتوسط/ الثاني الابتدائي/ أميات أو شبه أميات |
| **نماذج سلبية للقطاع الخاص:** |
| **بنك البلاد** |
| يتم التمييز بين الموظف المعاق والغير معاق " الاتصال الهاتفي للموظف ببنك البلاد/ فهد الغنام الذي لا يتم تسويته بزملائه رغم أنه أكثر خبرة عنهم" |
| **شركة بنده** |
| عدم تقدير حالة المعاق "مثال: الاتصال الهاتفي من أ/ غرامة العمري وشكوته من الشركة لأنها لا تراعي حالة المعاق الصحية والنفسية في معاملته وساعات العمل التي تصل إلى 9 ساعات" |
| **إحصائيات من الحلقة** |
| |  |  | | --- | --- | | عدد المسجلين بالتأمينات الاجتماعية من ذوي الاعاقة | 44900 | | عدد المتقدمين على حافز من ذوي الاعاقة | أكثر من 200000 | | عدد القادرين على العمل من ذوي الاعاقة "حسب تصريح مدير هدف" | مليون و 400000 ألف | |
|  |
| ملاحظات |
| * النظام المتواجد فيما يخص ذوي الاعاقة في نظام العمل منذ عام 1426 إلى الآن ينص على أن:-   "المؤسسة التي بها أكثر من 50 موظف يجب عليها أن توظف 4% من موظفيها من ذوي الاعاقة  والآن 1% ما موجود فعلياً"   * الشخص ذوي الاعاقة يحتاج أن نهيئ له مكان العمل والوظيفة ومثال على ذلك:   "قصة الموظفة التي توفرت لها وظيفة بالبنك بقسم النساء بالدور الثاني وتم الغاء وظيفتها من قبل البنك لأنها لا تستطيع الصعود"   * النظام البريطاني ليس له حق في أن يسألك إن كنت من ذوي اعاقة " عند التقدم للعمل " أم لا * هناك أطراف أخرى من المعاقين لم يتم التطرق إليهم مثل التوحد / الأمراض المزمنة * كل الدول لها نظام يحمي المعاقين "البريطاني/ الأمريكي / الاسترالي" |
| توصيات |
| * توفير قانون من وزارة العمل ليحمي المعاق "تخفيض ساعات العمل/ السماح بوقت للعلاج" * مراقبة الشركات بواسطة الوزارة لحماية حقوق المعاق * وضع حد أدني للأجور للمعاقين * اجبار الشركات الجديدة خاصة البنوك بتهيئة البنية التحتية الملائمة لذوي الاعاقة * عدم انقطاع الضمان الاجتماعي بعد توظيف المعاق لأن الأجور منخفضة "يمكن اعطائه مدة 4:5 شهور حتي يستقر بالعمل" * تيسير الربط بين وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية بحيث من يتركه عمله تبادر الوزارة بدعمه فوراً "لأن احياناً ينتظر مدة عام ليأخذ الضمان" |